# نظرية الدور بين الأصول الاجتماعية والتوظيف في التحليل السياسي

طالبة الدكتوراه/ حبيبة زلاقي
جامعة باتنة 02 الجزائر

❖❖❖❖❖❖❖

**ملخص:**

تشير دراسة نظرية الدور إلى تقارب وظيفي يجمع كلا من علم الاجتماع وعلم السياسة من خلال تناولهما لمفهوم الدور، وذلك في إطار ما يعرف بتداخل الاختصاصات في العلوم الاجتماعية. إذ يستند مفهوم الدور في أصوله المعرفية إلى الدراسات الاجتماعية، في حين أنّ استعمالاته انتشرت أكثر في مجال الدراسات السياسية وتحديدا في مجال العلاقات الدولية وتحليل السياسة الخارجية. فنظرية الدور اشتهرت في توضيح مخرجـات الأنظمة السياسية، وفي تحديد طبيعة المكانة التي تشغلها الدولة بالنظر إلى بقية الفواعل إقليميا ودوليا. وبالتالي فالتحليل من خلال نظرية الدور في مجال العلوم السياسية قد أعطى إضافة نوعية وتدقيقا علميا أكثر لفهم وتفسير مخرجات السياسة الخارجية.

**الكلمات المفتاحية:** توصيف الدور، إدراك صانع القرار، نظرية السلعتين، الدور في السياسة الخارجية، أنماط الأدوار.

***Abstract:***

*The study of « the theory of the role » mentions the functional proximity that combines both Sociology and Politics through their dealing with the concept of "the role" in a context of close interrelationships among the social sciences. It is worth to say that the intellectual origins of the concept of "the role" are rooted in the social sciences whereas its usage is widely spread within the political studies and namely into international relations and foreign policy.*

*The theory of the role is known for having clarified the outputs of the political systems and in identifying the nature of the place occupied by the State compared to the other actors on both regional and international levels. It is clear then that the scientific analysis based on the use of the theory of the role has offered political science a qualitative impetus and a scientific rigor that have helped in understanding and interpreting the outputs of the foreign policy of States.*

***Keywords:*** *description of the role/ decision maker's perception / the Two-Good theory /role in the foreign policy / role types.*

**مقدمة:**

تعتبر نظرية الدور من بين النظريات الاجتماعية التي استخدمت في كثير من التخصصات العلمية، فهي غير مقصورة على تخصص واحد دون غيره، بل يمكن أن يستخدمها الباحثون في عديد مجالات العلم. فقد يستخدمها عالم الاجتماع أو عالم الأنثروبولوجيا[1] وحتى الفنّان المسرحي.

وقد استعارها الباحثون والمتخصصون في العلوم السياسية محاولة منهم لتفسير بعض السلوكيات الخاصة بالدول في مجال السياسة الخارجية والسعي لفهمها فهما دقيقا. وقد انتقلت فكرة الدور إلى العلوم السياسية من خلال الثورة السلوكية التي حدثت في حقل العلوم السياسية في الخمسينيات من القرن العشرين، وأحدثت نقلة نوعية في مجال ومستويات التحليل في العلاقات الدولية، والتي جاء في إطارها مختلف النماذج النظرية لتفسير عالم السياسة الوطني والدولي، ومن أبرز هذه النماذج نموذج التحليل النسقي لدافيد إيستون ونموذج صنع القرار لريتشارد سنايدر.

غير أنّ استعارة نظرية الدور واستخدامها في مجال التحليل السياسي لم يلق إجماعا بين المفكرين والمنظرين السياسيين، بل هناك من رفض ذلك وهناك من قبل. لكن في نهاية المطاف استقدمت هذه النظرية (الدور) إلى مجال العلوم السياسية وتحديدا فرعي العلاقات الدولية والسياسة الخارجية، وأصبح التحليل من خلالها ممكنا فأصبح المحلّلون يصطلحون على مكانة الدول في النظام الدولي بالدور أو الوظيفة، بحيث يمكن أن نقول –مثلا- الدور الأمريكي في العراق، الدور الإيراني في الشرق الأوسط إلى غير ذلك. كما أنّ نظرية الدور استخدمت في دراسة صنع القرار في السياسات الداخلية للدول، وذلك بالتركيز على تحليل سلوكات الفاعلين الرسميين وغير الرسميين في الدولة، كدراسة وتحليل سلوكات رؤساء الدول والوزراء، أو منظمات المجتمع المدني، وكذا دراسة توقعات الرأي العام من خلال محاولة قياسه.

وتقوم نظرية الدور أساسا عل افتراض أنّ أفعال الوحدات السياسية الدولية في غالبيتها تحكمها وتسيرها تصورات وتوقعات معينة حول ضرورة قيامها بدور أو مجموعة من الأدوار في النظامين الإقليمي والدولي.

وقد برزت نظرية السلعتين كنظرية جديدة نسبيا، حاولت هي الأخرى تفسير سلوكيات وأدوار الدول في المسرح الدولي، وذلك من خلال منظور اقتصادي نوعا ما.

وعليه ستكون إشكالية الدراسة كالتالي: ما مدى إمكانية استعارة واستخدام نظرية الدور في التحليل السياسي، وهل يمكن لتلك الاستعارة تقديم إضافات لتطوير الدراسات السياسية؟

أمّا فرضية الدراسة فستكون كما يلي: إذا كانت نظرية الدور ذات أصول اجتماعية فإنّ استخدامها في تحليل سلوكيات الدول على المستوى الداخلي والخارجي أعطاها بعدا تفسيريا جديدا.

وسيتم تحليل الإشكالية ومحاولة الإجابة عليها من خلال النقاط التالية:

**أولا-** الأصول الاجتماعية لنظرية الدور.

**ثانيا-** الجدل الفكري حول إمكانية توظيف نظرية الدور في الدراسات السياسية.

**ثالثا-** انتقال نظرية الدور إلى التحليل السياسي.

## أولا

## الأصول الاجتماعية لنظرية الدور

إن التحليل من خلال نظرية الدور لم تكن بداياته في علم السياسة والعلاقات الدولية، بل هو مستعار من حقل العلوم الاجتماعية الأخرى، هذا الحقل الذي يهتم بدراسة الإنسان من خلال سلوكياته وطبائعه وتعاملاته. وقد ظهرت نظرية الدور في مطلع القرن العشرين إذ تعد من النظريات الحديثة في علم الاجتماع. وتعتقد بأن سلوك الفرد وعلاقته الاجتماعية إنما تعتمد على الدور أو الأدوار الاجتماعية التي يشغلها في المجتمع، فضلا عن أنّ مرتبة الفرد الاجتماعية ومكانته تعتمد على أدواره الاجتماعية. ومن بين المفكرين الذين ساهموا في تطوير نظرية الدور نجد: ماكس فيبر ( Max Weber ) هانز كير( Hans Kirt ) وسي رايت ملز (Wright Mills)، تالكوت بارسنز ( Talkott Parsons )، روبرت ماكيفر (Robert Maclver)[2].

فنجد مثلا ماكس فيبر يهتم بالدور الاجتماعي أكثر من اهتمامه بأي موضوع آخر، إذ أنّه يعرّف علم الاجتماع في كتابه الموسوم بـ "نظرية التنظيم الاجتماعي والاقتصادي " بالعلم الذي يدرس ويفهم ويفسر السلوك الاجتماعي، وقد عرّف فيبر السلوك الاجتماعي بأنه أي نشاط أو حركة يقوم بها الفرد والتي تكون لها علاقة مباشرة بوجود الأفراد الآخرين في المجتمع، علما أنّ سلوك الفرد يعتمد على ثلاثة شروط رئيسية هي :

1- وجود الدور الذي يشغله الفرد والذي يحدد طبيعة سلوكه.

2- استعمال الرموز السلوكية والكلامية واللغوية المتعارف عليها من قبل الأفراد عند القيام بالسلوك.

3- وجود علاقة اجتماعية تربط شاغل الدور مع الآخرين عند حدوث السلوك. والسلوك الذي يقوم به شاغل الدور يكون على ثلاثة أشكال هي: السلوك الاجتماعي الغريزي الانفعالي، السلوك الاجتماعي العقلاني المثالي، السلوك الاجتماعي التقليدي[3].

ويصف بروس بيدل (brouce bidell) نظرية الدور بالعلم الذي يهتم بدراسة السلوكيات التي تميز الأشخاص ضمن ظروف معينة، ومع عمليات متنوعة يفترض أن تنتج السلوكيات وتفسرها وتؤثر عليها، وقد اهتم بعض منظري نظرية الدور بالطريقة التي يدرك بها الأشخاص توقعات الآخرين وأثر ذلك الإدراك على سلوك الأشخاص، المعتقدات والتصورات التي يحملها الآخرون حول ما تتطلبه المكانة التي يحتلّها ذلك الشخص.

وتؤكّد نظرية الدور أنه دون مفهوم معين للدور يستحيل على الفرد أن ينظّم سلوكه الاجتماعي أو يتعامل أصلا مع المجتمع، كما أنّه إذا لم يقم بالسلوك المرتبط بالدور المنوط به فإنّه يمكن أن يتعرّض لعقوبات اجتماعية. كما أنّه حينما يقوم به يكافأ اجتماعيا[4].

### 1- تعريف الدور وتطوره:

يعدّ الدور مفهوما اجتماعيا ونفسيا بالأساس، ترافق ظهوره مع التطورات المعرفية والمنهجية التي شهدها عدد من العلوم الاجتماعية التي أوضحت أنّ كل فرد في المجتمع له دور يقوم به، أي عمل

مخصص له بالذات عليه القيام به. ويرتبط الدور في العلوم الاجتماعية (خاصة علم النفس وعلم الاجتماع) بمصطلحين مرادفين له هما المركز والمكانة أو الوظيفة التي يقوم بها الفرد باعتباره عضوا في جماعة ما. بحيث يشير المركز إلى الوضع الذي يشغله الفرد في مجتمع ما بحكم سنّه أو جنسه أو ميلاده أو حالته الاجتماعية أو وظيفته وتحصيله، أمّا المكانة الاجتماعية فهي مجموع الامتيازات والواجبات الاجتماعية، أمّا الدور الاجتماعي فهو القيام بأعباء هذه الواجبات وتلك الامتيازات[5].

يشير الدور لغة إلى الاضطلاع بمهمة[6]، أي بالوظيفة التي ينبغي أن يقوم بها الشخص في موقف معين.

وتعود جذور كلمة الدور إلى اللفظ الفرنسي ROLL الذي يعني لفافة الورق التي كان الممثل المسرحي يقرأ منها دوره. وقد وردت كلمة الدور ROLLE أيضا عند نيتشه في كتابه المعنون ب " العلم البهيج"بمعنى الأداء المسرحي[7]. وقد ظهر مفهوم الدور في العلوم الاجتماعية لأوّل مرة سنة 1926، حينما أشار بارك ( Parck ) في دراسة له بعنوان " ما وراء القناع " إلى أنّ كل فرد يضطلع بشكل واع ودائم و في كل مكان بدوره، وأنّه في هذه الأدوار نعرف أنفسنا ونعرف بعضنا البعض أيضا.

وقد تبنّى لينتون ( Lington ) هذا المفهوم في علم الأنثروبولوجيا سنة 1945، حينما أشار إلى أنّ مفهوم الدور يشير إلى وحدات ثقافية تتسم بالاتساق في المجتمع، وقد عرّفه بأنّه الجانب الدينامي لمركز الفرد أو وضعه أو مكانته في الجماعة[8].

ويمكن تصنيف مختلف التعاريف المقدّمة لمفهوم الدور في ثلاث مجموعات رئيسية هي :

**أ- المجموعة الأولى:**

تضم التعاريف المرتكزة على العلاقة التفاعلية بين الأفراد و الدور. ومن بين أهم التعاريف المندرجة ضمن هذا الإطار نجد:

**- تعريف مورينو (Morino):**

هو تجربة خارجية بين الأفراد، تفرض عدّة ممثلين على المستوى التفاعلي، أي الدور هو تصور مزدوج فهو منبه وفي نفس الوقت استجابة، وبذلك فهو يحدّد تصرّفين متتابعين لدى الفرد، إذ أنّ تعيين الدور يعني تعيين المنبه والإجابة عنه[9].

**- أمّا ساربين ( Sarbin ) :**

فقد عرّف الدور بأنه نموذج ناتج عن أعمال تعلّم، أو أعمال مؤدّاة من شخص أو أشخاص في وضعية تفاعلية[10].

فهذه التعاريف تركز على الفرد باعتباره فردا ضمن جماعة يتفاعل مع دوره المعطى له، سواء كان هذا الدور فطريا أو مكتسبا، ويكون نتيجة للتعلم والاكتساب، ويرتبط بثنائية فعل ورد فعل أو منبّه واستجابة عن هذا المنبّه (الدور).

**ب- المجموعة الثانية:**

تضم التعاريف التي تعالج إشكالية العلاقة بين الدور والمكانة، ونجد من بينها:

**- تعريف رالف لينتون (Ralf Linton):**

للدور بأنه مجموعة النماذج الاجتماعية المرتبطة بمكانة معينة، ويحتوي على مواقف وقيم وسلوكيات محددة من طرف المجتمع لكل فرد يشغل مكانة اجتماعية. وعليه فلينتون يركّز على الحقوق والواجبات، أي على التوقعات المعيارية المرتبطة بالأوضاع السائدة ضمن هيكل اجتماعي أو نظام اجتماعي، بحيث يرى أن الوضع الاجتماعي هو مجموعة الحقوق والواجبات[11].

**- كما نجد تعريف الأستاذ عبد المجيد سالمي يندرج في نفس الإطار إذ يعرّف الدور بأنه:**

مجموعة أنماط سلوكات الفرد تمثّل المظهر الدينامي للمكانة. وترتكز على الحقوق والواجبات المتعلقة بها، بمعنى آخر يتحدد الدور على أساس متطلبات معينة تنعكس على توقعات الأشخاص لسلوك الفرد الذي يحتل مكانة ما في أوضاع معينة[12].

**ج- المجموعة الثالثة:**

تضم التعاريف التي تدمج بين المجموعتين الأولى والثانية أي التي تجمع العلاقة التفاعلية بين الفرد والدور وبين الدور والمكانة، ونذكر منها:

**- تعريف أحمد زكي بدوي:**

بأنّه السلوك المتوقع من الفرد في الجماعة والجانب الدينامي للمركز التفاعلي للفرد، فبينما يشير المركز إلى مكانة الفرد في الجماعة، فإنّ الدور يشير إلى نموذج السلوك الذي يتطلبه المركز، يتحدد سلوك الفرد في ضوء توقعاته وتوقعات الآخرين منه...[13].

**- تعريف تالكوت بارسنز (Talkott Parsons):**

يمثل الدور قطاعا من النسق التوجيهي الكامل للفرد ومكانته، فهو منظم حول التوقعات المرتبطة بالمستوى التفاعلي، ومندمج في مجموعة خاصة من المعايير والقيم التي تحكم التفاعل مع دور أو عدة أدوار، تشكل مجموعة من التفاعلات والسلوكيات المتكاملة[14].

فالدور في النهاية يرتبط بالتنشئة الاجتماعية للأفراد وبما يؤمنون به من معتقدات ومفاهيم عن ذلك الدور أو الأدوار التي يؤدونها، من خلال احتلالهم لمناصب معينة في المجتمع، كما يرتبط بما يتوقعه الأفراد الآخرون من تأدية تلك الأدوار.

**2- خصائص الدور:**

من خلال هذه التعريفات المختلفة للدور يمكن أن نحدد مكونات أو خصائص الدور كما يلي:

- أن الفرد في حياته يعيش في جماعات، وهو في تلك الجماعات يقوم بأدوار مختلفة، قد تكون أدوارا طبيعية (أب و أم، جد وعم)، أو مكتسبة بأن يكون أستاذا أو بنّاءً ويرتبط بهذه الأدوار فكرة الجزاء والعقاب، بحيث إذا ما قام الفرد بوظيفته نال مكافآت اجتماعية، وإذا ما أخل بها يؤدي إلى جزاءات اجتماعية، ويقابل فكرة الدور توقعات المجتمع منه أي: فعل ـ توقع ـ رد فعل (إيجابي أو سلبي).

- تتغير الأدوار الاجتماعية من مجتمع لآخر، بل في المجتمع ذاته تتغيّر الأدوار من زمان إلى آخر، بحيث إنّ أدوارا بكاملها قد تختفي مقابل ظهور أدوار أخرى، فمثلا تغيّر الدور الاجتماعي للمرأة في المجتمعات العربية خلال نصف القرن العشرين، وحتى في الوقت الحالي.
- يتكون الدور من عنصرين هما الفهم الذاتي للفرد لما ينبغي أن يكون عليه سلوكه، وهو ما يسمى مفهوم الدور role conception، وعنصر آخر هو توقع الدور role expectation أي السياق الاجتماعي المحدد الذي يمارس فيه الدور.

ويقدم لنا ألبورت (Alport) نموذجا يمثل فيه خصائص الدور، ويحدّد مكانة الشخص في السياق الاجتماعي من خلال:

- توقع الدور هو ما تقرّره الثقافة من مواصفات لكل دور من الأدوار الاجتماعية، فهي تقرّر مسبقا ما هو متوقع من كل فرد يشغل مكانة معينة في النظام الاجتماعي، ليسلك الدور كما هو محدّد.
- **تصور الدور:** وهو كما يتصوره الفرد الذي يشغل مركزا ومكانة معينة، فالفرد لا يستطيع تأدية دوره إلاّ في إطار توقعاته الخاصة، إلى جانب ما هو متوقع منه من قبل منظومة القيم التي نشأ فيها، وكثيرا ما ينشأ نوع من الغموض نتيجة للتداخل بين الدور والدور المتوقع، لأنّ عوامل الفرد المزاجية تتدخّل في طبع هذا التصور بطابع خاص، فينشأ شكل من أشكال صراع الأدوار.
- **تقبل الدور:** بعض الأفراد تكون لديهم أدوار محدّدة مسبقا، بحكم جنسهم أو سنّهم أو طبقتهم الاجتماعية أو بحكم المهنة التي يزاولونها، هنا قد يتقبّل الفرد الدور الذي يفرضه عليه وضعه الاجتماعي وقد يرفضه، كما يمكنه تقبّل تصوره لدوره ولكنه يرفض بالمقابل التوقعات التي تنتظر منه.
- **أداء الدور:** وهو الأسلوب الذي يسلك به الفرد دوره، ويمكن أن يختلف هذا الأسلوب مع ما هو متوقع، و قد يتطابق مع ما هو متوقع[15].

و تطرح نظرية الدور كذلك مصطلحات أخرى في دراسة وتحليل الأدوار نجد أهمها:

- **صراع الأدوار:** يعرف على أنّه التنافس الظاهر لاثنين أو أكثر من التوقعات لسلوك الفرد، في مثل هذه الحالة يعرف الفرد والنظام اضطرابا، ويعمل الفرد في ذلك على حل المشكل بتكييف بعض السلوك، ويعد صراع الأدوار من بين عديد الظروف البنيوية التي تسبب المشاكل في النظام الاجتماعي.
- **تطور الدور:** مرتبط بتصورات الفواعل لأدوارهم وأدوار بقية الفواعل، كما يكون لتغير ادراكات الفواعل لأدوارهم أثر كبير في تطورها.

- **تغير الدور:** يكون له دلالة من خلال الضوابط والتعديلات التي يدخلها الفاعلون لتحقيق أدوار جديدة، فالأفراد بحكم امتلاكهم لخبرات سابقة وخلفيات ومهارات يمكنهم أن يوظفوها لتدعيم توقعات أدوارهم المحددة سلفا[16].

وبذلك تكون نظرية الدور نظرية تنبؤية، لأنّها تقوم على الافتراض القائل، أنه إذا كانت لدينا معلومات حول توقعات الدور لمكانة محددة، فيمكن التنبؤ بسلوك الآخرين (الأفراد) المحتلين لتلك المكانة.

ومنه فإنّ نظرية الدور تتحدّد وفقا لعلاقة تفاعلية بين ثلاث معطيات رئيسية و هي:

- **المعطيات الاجتماعية:**

وتتمثّل في البناء الاجتماعي بكل ما يحتويه من وحدات تكوين المكانة الاجتماعية.

- **المعطيات الأنثروبولوجية:**

وتتمثّل في مجموعة الحقوق والواجبات الخاصة بالمكانة التي تدل على ثقافة معينة، وتشمل كل المعارف والعقائد والأخلاق والعادات والفنون .....

- **المعطيات النفسية:**

يحتوي الدور على معطيات نفسية لأنّ التعبير عن الدور دال على شخصية صاحبه.

## ثانيا

## الجدل الفكري حول توظيف نظرية الدور في الدراسات السياسية

دار جدل فكري ونقاش نظري بين المفكرين والمحللين السياسيين حول إمكانية توظيف نظرية الدور في المجال السياسي، بين من عارض الفكرة على اعتبار أنّ هناك اختلافا كبيرا بين سلوكات الأفراد باعتبارهم أناسا ينتمون لمنظومة اجتماعية معينة ويتعاملون انطلاقا من معتقداتهم الشخصية وتنشئتهم الاجتماعية، وبين الدول باعتبارهم أشخاصا معنويين لديهم الشخصية الاعتبارية وحسب. وبين من قبل الفكرة على اعتبار أنّ سياسات الدول في النهاية ما هي إلّا نتاج لسياسات متخذي القرارات فيها وما هم في النهاية سوى أفراد.

فنجد مثلا باكمان (Beckman) اعترض على استعارة النظرية من علم الاجتماع وتوظيفها في المجال السياسي، وذلك في دراسة له بعنوان (نظرية الدور والعلاقات الدولية) نشرها ليشرح الاختلاف بين سلوك الأفراد وسلوك الدول، وقال بأنه يصعب توظيف النظرية في هذين المجالين (علم العلاقات الدولية والسياسة الخارجية) محتجا بأنّهما يتناولان الدول، وهي وحدات يختلف سلوكها عن سلوك الأفراد[17].

غير أنّ تيارا فكريا تبلور في هذا الصدد ودافع عن توظيف مفهوم الدور في العلاقات الدولية (والتي من ضمنها السياسة الخارجية)، استنادا إلى أنّه كما يطوّر الأفراد مفاهيم تتعلّق بهوياتهم وأدوارهم الاجتماعية، فإنّ الدول (صانعي القرار فيها) يفعلون الشيء نفسه على مستوى صنع السياسة، ويتصرّفون بناء على تلك المفاهيم. خاصة وأنّ صناع القرار على مستوى السياسة الخارجية ومن يمثّلون الدولة هم أفراد. ونجد المفكر ستيفن وولكر (S.Walkar ) ضمن هذا التيار، ففي مقاله المعنون بـ: " تصورات الدور

القومي والنتائج النسقية " " National role conception and systemic outcomes " الصادر عام 1979 تطرّق لمفهوم الأدوار الوطنية في إطار السياسة الخارجية والتي عرّفها بأنّها: تصورات واضعي السياسات الخارجية لمناصب دولهم في النظام الدولي، وتشمل هذه التصورات أنواعا عامة من القرارات والالتزامات والوظائف المرتبطة بهذه المواقف الدولية[18].

وبقي اهتمام الباحث ستيفن وولكر بالموضوع مستمرا، حيث قام بجمع كل ما كتب حول نظرية الدور في كتاب ألّفه عام 1987 بعنوان " نظرية الدور وتحليل السياسة الخارجية " Role theory and foreign policy analysis " .

وبذلك أصبح بالإمكان من الناحية النظرية والعملية استخدام نظرية الدور في تحليل وتفسير سلوك الدول في السياسة الخارجية، باعتبارهم (الدول) أعضاء في المجموعة الدولية. بحيث تسعى كل دولة من خلال صنّاع قرارها ومتخذي القرار الخارجي فيها، لتحقيق مجموع الأهداف المسطّرة ضمن سياستها الخارجية، من خلال توظيف إمكانياتها ومواردها المختلفة لأجل ذلك. كما تسعى لفهم وتحليل سلوكات ومواقف الدول الأخرى سواء في المحيط الدولي أو الإقليمي، حتى تحافظ على دورها ومكانتها في النظام الدولي.

وقد قدّمت عدّة تعريفات للدور في العلاقات الدولية والسياسة الخارجية كل باحث حسب توجهه الفكري ووجهة نظره. ولعلّ سبب ذلك هو استعارة المفهوم من حقل العلوم الاجتماعية التي تباينت فيها تعريفات الدور. وقد كانت بداية توظيف اقتراب الدور في الدراسات السياسية ما مثّلته محاولات علماء النفس والاجتماع توسيع نطاق تطبيق نظرياتهم النفسية القائمة على مفهوم الدور، لتشمل العلاقات الدولية وتحليل سلوك القادة السياسيين والنخب الحاكمة في عديد الدول، من خلال التعامل مع هذه القيادات السياسية كحالات مرضية تحتاج إلى علاج نفسي، فمثلا بدأ مورينو (Mourinho) وساربين (Sarben ) مع بداية الثلاثينيات والأربعينيات استخدام مفهوم الدور لتوظيف مداخل التحليل النفسي لدراسة السلوك الدولي، في إطار التأكيد على أهمية الشخصية وتأثيرها في النظام الدولي مع بروز شخصيات مثل هتلر وموسوليني وأيزنهاور.

كما اقترح مورينو في الستينات أثناء التصعيد بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين إجراء مواجهة درامية نفسية (pshycho dramatic encounter ) بين الرئيس الأمريكي جونسون والزعيم الصيني ماوتسي تونغ، مع إذاعتها عالميا لمعالجة الخلافات بينهما على نحو أقرب إلى آليات المعالجة النفسية الإكلينيكية القائمة على تفاعلات الدور كبديل عن توجيه الولايات المتحدة ضربة ضد الصين[19].

وبذلك بدأ التوظيف الفعلي لنظرية الدور في الدراسات السياسية.

## ثالثا

## بروز نظرية الدور في التحليل السياسي

استعار بعض المفكرين والباحثين السياسيين نظرية الدور من العلوم الاجتماعية واستخدموها في مجال التحليل السياسي، وتحديدا المحللين المختصين في مجال العلاقات الدولية. حيث استفاد هذا الأخير مع ظهور الثورة السلوكية في النصف الثاني من القرن الماضي من التطورات التي حصلت في العلوم الاجتماعية الأخرى (استخدامها لمناهج خاصة بالعلوم الطبيعية كالمحاكاة واستخدام المنهج الإحصائي في التحليل الاجتماعي)، وقد عرفت نظرية الدور طريقها إلى فرع العلاقات الدولية بفضل الجهود التي بذلها المختصون في دراسة السياسة الخارجية، من خلال محاولاتهم التعرف على مختلف الأدوار التي تضطلع بها الدول القومية واستعمال نظرية الدور كإطار معرفي لتحليل أدوار السياسة الخارجية لتلك الدول.

**1- تطور مفهوم الدور في حقل العلاقات الدولية:**

لقد كان أول ظهور لمفهوم الدور في العلاقات الدولية سنة 1970 حين نشر كالفي. ج. هولستي (K.J.holsti) دراسته الرائدة في الموضوع، والمعنونة بـ " تصورات الدور القومي في دراسة السياسة الخارجية" ( Nationel role conception in the study of foriegn policy ) وكان حينها قد مرّت حوالي أربعة عقود على تطوير نظرية الدور في علم الاجتماع وعلم النفس. وقد مثّلت الدراسة انطلاقة لتوظيف مفهوم الدور في أدبيات السياسة الخارجية مازال أثرها ملموسا حتى الآن، وقد قدّم هولستي تصنيفا لمختلف الأدوار المتصورة في السياسة الخارجية للدول[20].

كما أنّ توظيف مفهوم الدور في دراسة النظم السياسية كان له إسهامه الواضح في تطوير نظرية الدور في حقل العلاقات الدولية، حيث استخدمت نظرية الدور لتفسير سلوك المسؤولين بحكم المناصب التي يشغلونها في النظام السياسي، ومدى إدراكهم للأدوار المرتبطة بها، وعلاقتهم مع شركاء منظومة الدور من شاغلي المناصب الأخرى داخل الدولة. وقد ظهر ذلك في دراسة والكي (wolky) وزملاؤه سنة 1962م، حيث قارنوا تصورات الدور لدى أعضاء الكونغرس المنتمين إلى أربع ولايات أمريكية.

ويدل استخدام الأدوار بمختلف أشكالها على وجود اتجاهات سلوكية لصناع القرار تعكس وضعياتهم و الضغوط المحيطة بهم. هذه الجزئيات حللتها مقاربات النظم السياسية المرتبطة بنماذج صنع القرار سواء على المستوى الداخلي الذي شرحه الأستاذ دافيد إيستون (David Easton) من خلال نموذجه النسقي الوظيفي، أو المستوى الدولي المرتبط بتحليل سلوك صناع القرار والذي شرحه ريتشارد سنايدر (Richard Snyder) .

وكلا النموذجين برز من خلال تبلور الاتجاه السلوكي كمرحلة من مراحل تطور العلاقات الدولية. وقد ظهرت بدايات الاتجاه السلوكي في العلوم الاجتماعية قبل الحرب العالمية الأول بأعوام. ففي الولايات المتحدة الأمريكية جاء عالم النفس واطسون (J.Watson) الذي خرج على التأمل الباطني في التحليل النفسي وانصبّ اهتمامه على الظواهر الخارجية التي تعبر عن نفسها بصورة حسية[21]. وهذا ما أطلق عليه Behaviourism. وقد تطور الاتجاه السلوكي في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية وأدخل في

تحليلاته البيئة النفسية المرتبطة بدوافع وأحاسيس وإدراكات صناع القرار لمختلف معطيات ومراحل صنع القرار في دولهم وهو ما يطلق عليها Behaviouralism والتي تشير إلى السلوكية كاتجاه نظري.

ونجد أنّ غراهام والاس (Graham Wallace) من خلال كتابه " الطبيعة البشرية في مجال السياسة " Human Nature in politics " والذي نشر عام 1908 قد بيّن من خلال مقدمة كتابه ذاك إلى النقص الذي عانته الدراسات السياسية في أيامه من عدم وجود أية محاولة لمعالجة الأحداث السياسية في علاقتها بالطبيعة البشرية[22]. وقد أكّد والاس على فكرة اختلاف سلوكات الأفراد داخل الجماعة الواحدة وبالتالي اختلاف أدوارهم وذلك نظرا لاختلاف طبائعهم.

وجاءت بعد ذلك دراسة جيمس روزينو (James Roseno) عام 1968م التي اختبر فيها المقولة التي تؤكد أنّ الدور الذي يقوم به القائد السياسي يفرض عليه تحديد أو إلغاء مواقفه وتحيزاته الشخصية، واتباع سياسات معينة تفرضها متطلبات دوره الوظيفي ذاته وليس من عقائده الذاتية. لكنّ هذه الدراسة تعرّضت للنقد نتيجة عدم تركيزها على التصورات الشخصية لصانعي القرارات لأدوار دولهم على المستويين الدولي أو الإقليمي، خاصة وأنّ هناك ثلاث بيئات يتعاطى معها صانعو القرارات على مستوى صنع السياسة الخارجية وهي البيئتان الداخلية والخارجية وكذا البيئة النفسية، ولا يمكن إهمال تأثير أي واحدة منهما على مستوى صنع القرار سواء كان قرارا داخليا أو خارجيا.

ونتيجة لذلك ظهرت دراسات أخرى أفسحت مجالا أكبر لتأثير الفاعلين، حيث حاول بعض الدّارسين رسم خريطة لكيفية إدراك المسؤولين في المراكز المختلفة لأدوارهم، ومقارنة ذلك بالتوصيف الدستوري والقانوني لهذه الأدوار وتوقعات شركاء الدور، وتأثير ذلك كلّه على سلوك الآخرين. ومن بين المقاربات أو النماذج النظرية التي حللت سلوك صانعي القرارات في الدول وركزت على مختلف بيئات صنع القرار بما فيها البيئة النفسية وإدراك صانع القرار. ونجد من بينها نموذج أو اقتراب التحليل النسقي لدافيد إيستون ( David Easton ).

إذ يعتبر إيستون من المفكرين الأوائل الذين اهتموا بدراسة النظرية السياسية المعاصرة والتحليل النسقي لعالم السياسة الوطني، حيث قدّم نموذجا نظريا راح يتصور به عالم السياسة الوطني على أنّه مجموعة من قوى متساندة متفاعلة على وضع يتحقق به سيره سيرا متزنا[23]. وقد شرح إيستون نموذجه النسقي الوظيفي على مرحلتين، وذلك في كتابه النسق السياسي (The Political system)، في المرحلة الأولى يصوّر إيستون الحياة السياسية على أنّها بنية كلية تتكون من بنيتين أو قوتين رئيسيتين هما الجهاز السياسي وبيئته (سياقه الاجتماعي)[24].وتجدر الإشارة هنا إلى أنّ إيستون في تفسيره لميكانيكية عملية صنع القرار قد أشار إلى أنّ هذه العملية هي عملية شبه ميكانيكية، ومن ثم فهي ليست تحكمية، في معنى أنّ القرار السياسي لا يتخذ بطريقة تحكمية من قبل الجهاز السياسي، وإنّما يأتي نتيجة لتفاعل مجموعة من أدوار لقوى مختلفة في مجتمعها، فالحياة السياسية -عنده- هي مجموعة قوى (رسمية وغير رسمية) متفاعلة فيما بينها تفاعلا ميكانيكيا، بعامل قانون الفعل (من الجهاز) ورد فعل (من قوى بيئته).أمّا المرحلة الثانية من نموذجه فقد أدخل تعديلات عليه من خلالها، إذ أخذ في الحسبان من ناحية بيئة

الجهاز السياسي وجود مدخلات جديدة لا يجب إغفال تأثيرها على هذا الأخير. كما ركّز إيستون في هذه المرحلة على متغيرات جديدة تؤثر على النشاطات السياسية والسلوك السياسي للأفراد الجماعات كالنسق الشخصي والإيكولوجي والبيولوجي[25]. وقد سمي بالنموذج البنيوي الوظيفي لتركيزه على بنية ووظيفة الجهاز السياسي.

ونجد النموذج النظري الآخر هو نموذج ريتشارد سنايدر (Richard Snyder) الذي عبّر عنه من خلال مقولته " إنّنا نحدد الدولة بأشخاص صانعي قراراتها الناجمة عن: موقعهم السلطوي في قرارات الدولة، لذا فسلوك الدولة هو سلوك الذين يعملون باسمها "، وذلك من خلال إدراك صانعي القرارات للمواقف التي هم بصدد اتخاذ القرار فيها. ويعتبر سنايدر القرار الخارجي بأنه مزيج من التفاعل بين مجموعة من المؤثرات الداخلية والخارجية والمجتمعية والسلوكية، ويشدّد التركيز في نموذجه على تحليل دور الأفراد في صنع وصياغة ورسم السياسة الخارجية.

بحيث جعل سنايدر من القرار الخارجي وحدة التحليل الأساسية باعتباره نشاطات الدول في النهاية ليست إلّا نشاطات صناع القرار الخارجي، فالقرار الخارجي حين يتخذ يعتمد بالأساس على كيفية إدراك صانعي القرارات الخارجية لموقف معين[26].

وقد تبلور مفهوم الدور في السياسة الخارجية لكي يرقى إلى مرتبة النظرية، بل أنّ بعض الدارسين يعتبر أنّ نظرية الدور أكثر قدرة على التنبؤ بالسياسة الخارجية للوحدة الدولية من النظريات الأخرى كالواقعية الجديدة واللبرالية بل والعقائد الاستراتيجية[27].

**2- مفهوم الدور في السياسة الخارجية:**

الدور هو أحد مكونات السياسة الخارجية للدولة، فالسياسة الخارجية ترتبط بشكل جدلي بالدور الذي ترسمه الدولة لنفسها، إذ هناك علاقة جدلية بين الدور الذي تهدف الدولة للوصول إليه و القرار السياسي الخارجي الذي تسعى لتنفيذه.

يعرّف الدور في السياسة الخارجية بأنّه " الوظيفة أو الوظائف التي تقوم بها الدولة في الخارج إن كان على المستوى الدولي أو الإقليمي، والتي تسعى من خلالها لتحقيق أهدافها مع مراعاة ما تملكه الدولة من إمكانيات مادية وغير مادية في ذلك " .

ويعرّفه الدكتور إسماعيل صبري مقلد "بأنه محصّلة ما تقوم به الدولة من أفعال وممارسات على الصعيد الدولي، والتي تهدف منها إلى تحقيق ما تحدّده لسياستها الخارجية من أهداف أو لما تحاول الدفاع عنه من قيم ومصالح عليا "، أو أنّه (في نظر صبري مقلد) " الأداة التي تستخدمها الدولة في الدفاع عن أهدافها ومصالحها القومية، من خلال ما يوفره هذا الدور من قدرة على التفاعل المستمر مع النظام الدولي ووحداته المختلفة[28].

وعليه فإنّ لكل وحدة دولية دورا تؤدّيه في النسق الدولي وبشكل مستمر، وهذا ما يعدّ من أهم ملامح وعلامات سياستها الخارجية.

كما أنّ هولستي أعطى تعريفا للدور القومي على أنّه " تعريفات صناع القرار للأنواع العامة للقرارات والالتزامات والقواعد والسلوكات التي تصدر عن دولهم، وللوظائف التي ينبغي على أية دولة أن

تؤدّيها على أساس مستمر، سواء في النظام الدولي أو في نظام إقليمي فرعي. وبالتالي فهو صورة image لتوجهات ووظائف دولهم ضمن أو اتجاه البيئة الخارجية "[29].

وقد أضاف هولستي بعض المفاهيم التي يمكن توظيفها في تحليل السياسة الخارجية مثل أداء الدور Role performance الذي يضمّ المواقف والقرارات والأفعال التي تتبنّاها الحكومات لتجسيد مفهومها الخاص لمقتضيات دورها. إضافة إلى توصيفات الدور Role prescriptions التي تتم تحت تأثير جملة من المعطيات النابعة من البيئة الداخلية أو الخارجية، وتتمّ السلوكات دوما ضمن وضعية position تعتبر نظاما لتوصيفات الدور[30].

يقسّم كل من علي الدين هلال و بهجت قرني الدور إلى فرعين:

**الأول**- مرتبط بالتوجه أو التصور العام المعبر عن المعتقدات والتصورات المجتمعية، والأغلب الأعم أن تكون مسبقة، مساهمة فيها بعمق عمليات سياسية واقتصادية واجتماعية ودولية ونفسية معقّدة ومتعددة المستويات.

**الثاني**- متصل بالسلوك المحدد بشأن قضايا بعينها في إطار زمني مقيد. بعبارة أخرى يقسّم الدور إلى مفهوم الدور أولا وأداء الدور ثانيا، أي أنّ كل صانع قرار في السياسة الخارجية لديه مفهوم للدور ولأسلوب أدائه.

والدور مرتبط بالناحية النفسية أو ما يطلق عليه في أدبيات السياسة الخارجية بالبيئة النفسية لصانع القرار، لأنه يعبّر عن إدراكات صانعي القرار في السياسة الخارجية لأي دولة. وهذا ما يعبر عنه الدكتور صبري مقلد من خلال قوله: " أنّ تفسير السلوك الخارجي لأية دولة يصبح ممكنا بالرجوع إلى الإدراك الذي يحمله صانعو السياسة الخارجية فيها للدور الذي يمكن لدولتهم أن تقوم به في الظروف الدولية التي تكون طرفا فيها، أو بمعنى آخر فإنّ الدور هو المفتاح الرئيسي في التعرف على السلوك الخارجي للدولة، كما يقدّم مؤشّرا هاما يساعد على التنبؤ ولو إلى حد ما بأنماط السلوك الذي يمكن أن تتحرّك به الدولة في مواقف خارجية معينة "[31].

لكنّ مفهوم الدور لا يرتبط فقط بالبيئة النفسية (إدراك صانعي القرار) بل يرتبط بالبيئة العملية للدور، أي كيفية ممارسة هذا الدور في الواقع العملي بما يفرضه هذا الواقع سواء كان في الإطار الإقليمي أو الدولي، من استخدام لإمكانيات الدولة ومواردها المختلفة لتحقيق الأهداف المرجوة من ذلك الدور، ومن خلال فعالية الممارسة الدولية لصانعي القرار الإقليمي والدولي وعليه فإنّ ممارسة الدور ترتبط بكفاءة القدرات والإمكانيات التي تنقله من حدود الإدراك إلى أرض الواقع ليمارس بفعالية[32].

لذلك يكون لزاما على كل دولة في إطار السعي للوصول لدور إقليمي أو دولي معين، أن تدرس البيئة الدولية والإقليمية التي تتفاعل معها وأن تعرف إمكانياتها وقدراتها وكذا توقعات الأطراف الدولية الأخرى لمدى قبول أو رفض هذا الدور. إذ يتطلّب تعامل الوحدة الدولية مع النسق الدولي ووحداته المختلفة أن تحدّد كل وحدة لذاتها وللآخرين طبيعة موقعها في هذا النسق، والوظيفة أو الوظائف التي يمكن أن تؤدّيها في إطاره بشكل مستمر، وماهية العلاقات الدولية الرئيسية للوحدة، وهو ما يعبر عنه

بالدور الذي تؤديه الوحدة في النسق الدولي[33]. فمثلا كان قرار الولايات المتحدة الأمريكية بالتدخل في كل من أفغانستان والعراق انطلاقا من توصيفات الدور الخاصة بها وانطلاقا من معطيات معينة باعتبارها ترى نفسها منقذة السلام العالمي انطلاقا من محاربتها للإرهاب الدولي، لكنّها في الأخير وجدت نفسها مخطئة لأنّها فتحت الحرب على عدة جبهات ولم يكن في وسعها ذلك في ذاك التوقيت. خاصة وأنّ المعطيات اختلفت فيما بعد.

وتحديد الدور القومي للدولة يمرّ عبر مراحل هي:

- مرحلة استكشاف الموقف.
- مرحلة تحديد الدور القومي للدولة في ضوء التوجهات التي على أساسها ترسم السياسة الخارجية.
- مرحلة تكييف الدور القومي مع طبيعة المتغيرات المحيطة بالبيئة المؤثرة في مختلف القدرات المادية والمجتمعية لدولة صانع القرار، ويعني ذلك أن يكون الدور مكافئا للموقف.

وحقيقة الحال أنّه في بعض الدول نجد سلطة اتخاذ القرار بيد كل من الرئيس والوزير الأول، وهذا ليس خللا على مستوى صنع القرار بل هو تكامل وظيفي، يعبر عن خصوصية التجربة الديمقراطية في ذلك البلد، وليس عن انقسام في عملية صنع القرار فيها. فمثلا في الجزائر نجد هذا التزاوج، لكن الدستور هو الذي يحدّد صلاحيات مختلف أجهزة اتخاذ القرار فيها، فمثلا القرار الأخير لتنحية الرئيس بوتفليقة لوزيره الأول سلّال، أوضح أنّ سلطة رئيس الجمهورية في الجزائر أقوى من سلطة الوزير الأول.

**أ- خصائص الدور:**

يتميز الدور في السياسة الخارجية بخصائص معينة تتمثل في:

**1-** أنّ الدور ليس مجرد تصور يقدمه صانع السياسة الخارجية بل يرتبط أساسا بتجسيده على أرض الواقع من خلال الممارسة.

**2-** مفهوم الدور يشمل أيضا تصور صانع السياسة الخارجية للأدوار التي يؤديها أعداؤه الرئيسيون في الساحة الدولية وذلك بغية الاستفادة من ذلك في تعامله معهم.

**3-** من المتصور أن تلعب الدولة أكثر من دور واحد في آن واحد وهذا مرتبط بمدى وحجم تأثيرها وإمكانياتها.

**4-** من الممكن أن تقوم الدولة بدور على المستوى العالمي، وبدور مختلف على المستوى الإقليمي.

**5-** تتفاوت الأدوار الخارجية للدولة طبقا لدرجة التدخل " في الشؤون الدولية وطبقا لمضمون الدور، فقد يتضمن الدور دورا تدخليا نشيطا أساسه السعي النشيط لتغيير الأوضاع الراهنة بشكل جذري كدور قاعدة الثورة مثلا.

**6-** يجب أن يتوافق اهتمام الدولة بالدور الخارجي بانعكاس هذا الدور الايجابي على الأمن القومي للدولة بمعناه الشامل[34].

**ب- أنواع الدور الإقليمي:**

كما سبق الحديث، يمكن للدولة أن تلعب دورا دوليا وآخر إقليميا، و فيما يلي يتم الإشارة إلى أنواع الأدوار الإقليمية على المستوى الإقليمي:

**- الموازن الإقليمي:**

يعني قيام الدولة بمسؤولية حفظ التوازن القائم بين مجموعة من الدول في إقليم معين.

**- الوسيط الإقليمي:**

تحمل الدولة لمسؤولية التوفيق والوساطة في الصراعات الإقليمية بين الدول في إقليم معين.

**- المدافع الإقليمي:**

أي أنّ الدولة لها مسؤولية محدّدة في حماية مجموعة من الدول في إقليم معين في مواجهة العدوان الخارجي.

**- قائد التكامل الإقليمي:**

يعتقد صانع السياسة الخارجية أنّ لدولته مسؤولية خاصة في توحيد مجموعة من الدول في إقليم معين، أو تحقيق قدر ملائم من التعاون والتنسيق فيما بينها.

**- الجسر الدولي والإقليمي:**

ينصرف لأداء وظيفة اتصالية بين الوحدات الدولية في إقليم معين من جهة، وبينها وبين مختلف الدول في أنحاء العالم من جهة أخرى، وذلك لتحقيق التعاون.

**- المعرقل أو المعوق الإقليمي:**

حين تتجه الدولة إلى عرقلة أي تفاعلات إقليمية ترى أنّه من شأنها المساس بمصالحها أو بدورها في إقليم معين.

**- المسهل أو الميسر الإقليمي:**

حين تتبنّى الدولة خيار تسهيل وتيسير التفاعلات الإقليمية في إقليم معين، شرط ألّا يؤثر ذلك على مصالحها ودورها، كما تسعى لتوفير فرصة لنفسها بضبط التفاعلات الإقليمية بما لا يؤدي إلى خروجها عن سيطرتها[35].

وهاته الأنواع ليست كل أنواع الدور الإقليمي بل هي أهمها فقط[36].

كما يمكن الحديث عن أدوار أخرى قد تقوم بها الدول في بيئتها الخارجية تتمثل أساسا في:

**- الدور النشيط أو الفعّال:**

والذي يمكن اعطاء مثال له عن الدور الأمريكي لفترة ما بعد الحرب الباردة، وخوضها في الكثير من القضايا الدولية، حربها على العراق، الأزمة الأوكرانية، أزمة الملف النووي الإيراني. دون حسابات الخسارة أو الربح في هذه القضايا من قبل صانع القرار في الولايات المتحدة، وكأنها مجازفات دولية باعتبار الولايات المتحدة ترى نفسها وكثير من الدول القوة العظمى في العالم.

- **الدور المرتبك أو المشوش:**

الذي تنطلق فيه الدولة من خلال صناع القرار فيها من سوء إدراك أو فهم مشوش للمسرح الدولي (ينطلق من نقص المعلومات حول البيئة الخارجية)،م يؤدي بها إلى اتخاذ قرار غير مناسب، كما كان واضحا لدى صناع القرار العرب من أنّ العراق لن يجرؤ على غزو الكويت سنة 1991، باعتبار أنّ الدولتين تشتركان في الدين وتتقاربان في التاريخ، ممّا أنتج الحرب ولم توقف سوى بتدخل خارجي أمريكي خصوصا.

- **الدور النزاعي/ السلمي:**

يمكن ربطه بمثال إيران، حيث إنّ إيران (وهي حقيقة تاريخية)إذا كان رئيس الجمهورية فيها محسوبا على التيار الإصلاحي (وهو التيار المعتدل في إيران) كانت مخرجات السياسة الخارجية الإيرانية سلمية وتعاونية إقليميا ودوليا (عهد كل من محمد خاتمي وهاشمي رافسنجاني والرئيس الحالي حسن روحاني)، بينما في عهدتي الرئيس المحسوب على التيار المحافظ(التيار المتشدد في إيران) كانت مخرجات السياسة الإيرانية نزاعية، بحيث زادت معاداة إيران في عهدته للدول، ما نتج عنها تصعيد في البرنامج النووي الإيراني وزيادة فرض العقوبات الدولية عليها.

وحتى يكون دور الدولة فعّالا من الناحية الواقعية والعملية، مهما كان نوع الدور الذي تتبنّاه في سياستها الخارجية، لابد أن يضع صانعو القرار فيها مجموعة من الاعتبارات أو ما يطلق عليه متطلبات الدور، وهي:

- مدى توافر موارد القوة اللازمة للقيام بهذا الدور.
- مدى توافر الإرادة السياسية اللازمة لتفعيل الدور.
- توازن القوى الإقليمي ومدى تأثره بهذا الدور.
- رؤية الأطراف الإقليمية الأخرى لتأثير هذا الدور على مصالحها.
- مدى تقبل الأطراف الدولية الأخرى لقيام الدولة بهذا الدور.
- رؤية الأطراف الدولية الأخرى ذات المصالح في هذا الإقليم لهذا الدور وتأثيره على هذه المصالح[37].

وقد ظهرت مؤخرا نظرية أخرى يمكن ربطها بنظرية الدور سميت بـ" نظرية السلعتين " للمفكرين الأمريكيين "جيلين بالمر" و" كليفتون مورغان " من خلال كتابهما " نظرية السياسة الخارجية ". وتنطلق هذه النظرية من كون أنّ أي دولة في العالم، تسعى لتحقيق هدفين على المستوى الخارجي أي " سلعتين "، وهما التغيير Change يتضمّن الجهود الهادفة لتغيير الوضع القائم، والحفاظ Maintenance يتضمّن الجهود الهادفة لمنع التغيير في الوضع القائم[38].

ويمكن تسمية نظرية السلعتين بنظرية الهدفين، لأنّ المفكرين ركّزا تحليلهما حول هدفين من أهداف السياسة الخارجية، هما الحفاظ على الوضع القائم أو تغييره، وهما هدفان متناقضان ظاهريا متداخلان عمليا.

وقد انطلق الباحثان في نظريتهما من تساؤلات محورية هي: لماذا تختار الدول سياسات معينة؟ فعلى سبيل المثال. لماذا تختار فرض عقوبات على دولة أخرى بدلا من مهاجمتها؟ ولماذا قد تزيد دولة من معوناتها الخارجية وتقلّل في الوقت ذاته من انفاقها العسكري؟ وهكذا، فإنّ كل أفعال السياسة الخارجية هي عبارة عن مسألة خيارات يتخذها قادة الدول (أو المنظمات من غير الدول)، وغالبا ما يكون لدى هؤلاء القادة العديد من الخيارات للتعامل مع أي قضية معينة[39]. ففي حين ركّزت النظريات الكلاسيكية في تفسير السياسة الخارجية على فرضية أنّ جل مواقف السياسة الخارجية تحرّكها الرغبة في تدعيم الأمن الوطني، ركّزت نظرية السلعتين على وجود هدفين رئيسيين لسلوكات الدولة الخارجية، فإمّا أن تهدف إلى تغيير الوضع القائم أو أن تسعى إلى الحفاظ على ذلك الواقع، وكل ذلك مرهون بمدى أهلية الدولة لذلك. من ناحية الإمكانات والوسائل المتاحة في يد صانع القرار، ومن بين أهم الوسائل المستعملة نجد العقوبات الاقتصادية. هذه الأخيرة التي اختلف في تحديد مدى جدواها في التأثير على توجهات السياسة الخارجية، وخاصة في أثناء الدول عن أهدافها الكبرى. غير أنّ الإجماع كان حول خصوصية العقوبات المطبقة من حيث نوعية العقوبات، تكلفتها، توقيتها وكذا إمكانات أصحابها، بمعنى آخر الحديث عن العقوبات الذكية[40].

**خاتمة:**

نخلص من خلال هذا التحليل إلى النتائج التالية:

**1-** جمعت نظرية الدور بين تخصصات مختلفة، إذ تعود جذور مفهوم الدور إلى علم الاجتماع، وانتشر بعدها استعمالها بشكل واسع في الدراسات السياسية، وعلى وجه التحديد في تحليل السياسة الخارجية للدول وفهم طبيعة الأدوار التي تؤديها أو تسعى لتأديتها.

**2-** لم يختلف كثيرا توظيف نظرية الدور ( المنطلقات الفكرية ) في تحليل سلوك الأفراد عنه في فهم السلوك الخارجي للدول، فقط يضاف له في التحليل السياسي قدرة النظرية على التنبؤ بسلوكيات الدول في إطار النسق الدولي، باعتبار نظرية الدور بالأساس نظرية تنبؤية، وكذا بيئة تفاعل الأدوار، الأفراد في الدور الاجتماعي يتفاعلون في بيئة اجتماعية داخلية، بينما الدول تتفاعل في إطار بيئة خارجية دولية.

**3-** تختلف ردود الأفعال حول الدور إن كان على مستوى الأفراد أو الدول وذلك نتيجة توقع الآخرين (أفرادا أو دولا) من الدور نفسه (من خلال ثنائية الدور، أداء الدور)، بحيث قد يكون مقبولا أو مرفوضا.

**4-** الدور في السياسة الخارجية ليس مجرد تصور يحمله صانعو القرارات في أذهانهم، بل هو مرتبط أساسا بتجسيده على أرض الواقع (تصور الدور، أداء الدور).

**5-** من خلال توظيف نظرية الدور في تحليل السياسات الخارجية للدول، أصبح بالإمكان فهم وتوقع ما تسعى لتحقيقه الدول من أهداف ومصالح وصولا إلى تحقيق مكانة تعكس قدراتها ومواردها.

6- ركّزت النماذج النظرية التي فسّرت السياسة الخارجية على دور صناع القرار، من خلال سلوكياتهم و إدراكاتهم لبيئات صنع القرار ، وبالتالي لأدوار دولهم في السياسة الدولية.

7- حاولت نظرية السلعتين إعطاء تفسير اقتصادي لدور الدول في توجهاتهم الخارجية، وركّزت على جزئية العقوبات الاقتصادية وجدواها.

## الهوامش:

(1) الأنثروبولوجيا: علم يهتم بدراسة الإنسان في أبعاده المختلفة، البيوفزيائية والاجتماعية والثقافية، وهو علم حديث النشأة. وعبارة أنثروبولوجيا مشتقة من كلمتين يونانيتين هما انثروبوس وتعني الإنسان ولوغوس وتعني الموضوع أو الدراسة، فيكون معناها علم دراسة الإنسان.

(2) عاطف غيث، قاموس علم الاجتماع الحديث، ترجمة: ابراهيم جابر، مصر، دار المعرفة الجامعية، 2014، ص 473.

(3) صالح حسن، أحمد الداهري، أساسيات علم الاجتماع النفسي التربوي ونظرياته، عمان، دار حمد للنشر، ط1،2011،ص 391.

(4) B.Biddle :Role theory:Expectations Identities and behaviors , New York academik press . 1979 .P 4.

(5) علي ليلة، النظرية الاجتماعية المعاصرة: ، القاهرة، دار المعارف، ط2،1983 ،ص 39.

(6) المنجد الأبجدي، بيروت ،دار المشرق، ط5،1987 ،ص 451.

(7) خالد حامد: المدخل إلى علم الاجتماع، جسور للنشر والتوزيع، الجزائر، 2008، ص 51.

(8) غي موريه وآخورن، معجم علم السياسة والمؤسسات السياسية: ترجمة هيثم اللمع، بيروت، المؤسسة الجامعية للدراسات والتوزيع،ط 1، 2005،ص 203.

(9) السيد، علي شتا، نظرية الدور والمنظور الظاهري لعلم الاجتماع، القاهرة، المكتبة المصرية للنشر والتوزيع،2003 ، ص 34.

(10) Steve. .J.Gambelle :Role theory ,Foriegn policy advisores and U.S Foriegn policy making. International studie association 40 Annuel convention, Washington ,D,February 16 ,20 ,1990 15/04/2016 In: http://WWW.CIAonet.Org /Isa /Cas01.

(11) ميشال مان: موسوعة العلوم الاجتماعية، ترجمة: عادل مختار الهواري وسعد عبد العزيز صلوح، الإسكندرية، الدار العربية للعلوم، ط1،1999، ص612.

(12) عبد المجيد سالمي وآخرون، معجم مصطلحات علم النفس، القاهرة، دار الكتاب المصري، ط4،1998، ص 108.

(13) السيد علي شتا، مرجع سبق ذكره.3، ص .

(14) نفس المرجع السابق، ص 42.

(15) صادق الأسود، علم الاجتماع السياسي، أسسه وأبعاده، العراق، منشورات جامعة بغداد، ط 1، 1986،ص 81.

(16) Damma-lynch .k revising role ; asociocognitive perspective,paper presented at the annual meeting of the american sociological associations, montreal,Quebec ,Qanada online,PDF on 12-04-2012,in : http:// www.allaacademic,com//meta/p110-75-index.html.

(17) C.W.Beckman ; Role theory and international relations. Acommentary and extensity , quarterly 14 ,(3),1970,PP 310- 319. International studies quarterly 14 ,(3),1970,PP 310- 319.

(18) Naomi Bailin , Foreign Policy Makers and Their National Role Conceptions , *International Studies Quarterly*, Vol. 24, No. 4 (Dec, 1980), pp. 532-554.

(19) Ken Sprague.:Time space ,Reality and the cosmos : The four universals of Moreno's philosophy ;in Paul holmes Karp.Michael Watson (eds) psychodrama since Moreno , innovaions in theory and practice, London, Routledge .1996 . pp.17,21.

(20) Kall .J.Holsti : Nationel role conception in the study of foriegn policy.Iternational studies Quarterly.14(2),1970 .pp .245- 247.

(21) عادل فتحي ثابت، النظرية السياسية المعاصرة، الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة للنشر،1997، ص 85.

(22) نفس المرجع السابق، ص 86. بتصرف.

(23) عادل فتحي ثابت، مرجع سبق ذكره، ص 181.

(24) Easton,David,The Political System:An Inquiry into The state of Political Sceince, Knauf, Alfred A,New York,1953,p .96 .

(25) عادل فتحي ثابت، مرجع سبق ذكره، ص ص. 191, 186.

(26) المرجع نفسه، ص 291.

(27) Glenn Chafed, H.Abramson and Shirilled , Role theory and foreign policy, Belarusian and urinal compliance with the nuclear non-proliferation regime political psychology,17(4) December ,1996.pp.272,276 .

(28) إسماعيل صبري مقلد، السياسة الخارجية الأصول النظرية و التطبيقات العملية، القاهرة، المكتبة الأكاديمية، ط1،2013،ص 39.

(29) Vit Benes,Role theory: A conceptual framework for the constractivist foreign policy analysis?Paper prepared for the third Global intrenational studies conference,l "World crisis ,Revolution or Evolution in the international community,17-20 August,2011,Univercity of Porto, Portugal.

(30) Sofiane,Sekhri.op cit.

(31) إسماعيل صبري مقلد، مصدر سبق ذكره .ص.ص.39-40.

(32) دنيا جواد، الدور الإقليمي العراقي ...رؤية في الثوابت الاستراتيجية والتحديات المستقبلية، المجلة السياسية والدولية بغداد،العدد 15،سنة 2010، ص211 .

(33) محمد السيد سليم: تحليل السياسة الخارجية، بيروت ،دار الجيل،،ط 2،2001.ص 48.

(34) محمد السيد سليم، ثورة يوليو و الدور الخارجي المصري، السياسة الدولية، العدد 149،جويلية 2002،ص.ص.15,18.

(35) محمد سعد أبوعامود، الدور المصري في الشرق الأوسط بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر، السياسة الدولية، العدد14 ،أفريل 2002،ص-ص. 55، 54 .

(36) للمزيد من التفصيل حول أنواع الأدوار في السياسة الخارجية ارجع إلى: ناصيف يوسف حتي، النظرية في العلاقات الدولية، ص 172 و ما يليها. مذكرة ماجستير الطالب دندان عبد القادر: الدور الصيني في النظام الإقليمي لجنوب أسيا بين الاستمرار والتغير 1996-2006،الجزائر،جامعة باتنة،2009.ص 39 و ما يليها.

(37) محمد سعد أبوعامود، مصدر سابق، ص 55.

(38) جلين بالمر و كليفتون مورغان، نظرية السياسة الخارجية، ترجمة: عبد السلام علي نوير، المملكة العربية السعودية، النشر العلمي والمطابع جامعة الملك سعود،2011،ص .ك.

(39) نفس المرجع السابق، ص 1 .

(40) T.Clifton Morgan and athers,Are Economic Sanctions a Substitite for the Use of Force?,Research Gate ;Rice University ,2010,pp.4.5 .